تحل الذكرى الـ45 ليوم الأرض وسط انقسام في الداخل الفلسطيني، في ظل خلافات سياسية بين الأحزاب المشاركة في الكنيست، وذلك بالتوازي مع استمرار التضييق الإسرائيلي، وسياسات التمييز العنصري، والتقاعس الفاضح للشرطة الإسرائيلية في مواجهة انتشار الجريمة في الداخل

يوم الأرض في عامه الـ45

انقسام في الداخل الفلسطيني وتمييز إسرائيلي عنصري وإهمال للمجتمع العربي

من إحياء الذكرى عام 2019 في سخنين (أحمد غرابلي/فرانس برس)

الخدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

يحيي الفلسطينيون في الداخل الفلسطيني، في الجليل والمثلث والنقب، الذكرى السنوية الخامسة والأربعين ليوم الأرض، هذا العام، في ظل تداعيات الانقسام السياسي للأحزاب المشاركة في الكنيست، والتي رمزت لها القائمة المشتركة، التي انشقت هذا العام في الانتخابات إلى قائمتين متناحرتين على أصوات الداخل الفلسطيني، وسط حرب إعلامية، افتقرت لأي خطوط حمراء. فتطايرت الاتهامات بين التخوين من قبل مسؤولين ونشطاء ومؤيدين للأحزاب الثلاثة التي ظلت في إطار القائمة المشتركة برئاسة أيمن عودة، للخصم الرئيسي الذي مثّله هذا العام القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس، وقابلتها اتهامات بـ«التكفير» من القائمة العربية الموحدة المشكلة بالأساس من الحركة الإسلامية الجنوبية وتحالفها مع رئيس بلدية سخنين السابق مازن غنايم.

وليس أدل على حالة الانقسام (على الأقل بين جمهور الأحزاب المشاركة في اللعبة البرلمانية الانتخابية) من الدعوة التي وجهتها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، للترفع عن الخلافات السياسية وما خلّفته الانتخابات الإسرائيلية العامة والتي جرت الأسبوع الماضي. واختتمت اللجنة بيانها الرسمي بالقول: «تهيب لجنة المتابعة العليا جماهير شعبنا بالمشاركة الواسعة، والالتزام بقرارات المتابعة بمنع كل المظاهر الحزبية، ورفع العلم الفلسطيني وحده، والشعارات التي تحددها لجنة المتابعة، لتكون ذكرى يوم الأرض لتعزيز بناء الوحدة الوطنية، ورصها وترسيخها».

جاءت هذه المناشدة من قبل اللجنة على ضوء استمرار التراشق وتبادل الاتهامات بين مختلف الأحزاب الأربعة التي كانت تشكّل معاً القائمة المشتركة قبل انشقاقها، وهي قائمة الجبهة والحزب الشيوعي الإسرائيلي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية الجنوبية، والحركة العربية للتغيير، بعد أسبوع من الانتخابات التي كشفت حجم تراجع التصويت في المجتمع الفلسطيني في الداخل (إلى 42 في المائة)، مما انعكس على تراجع تمثيل هذه الأحزاب من 15 عضواً في الانتخابات الماضية إلى 10 أعضاء، 4 منهم ضمن القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس و6 في القائمة المشتركة. وتنازعت هذه الأحزاب حول سبب تراجع نسبة التصويت وبالتالي عدد النواب في الكنيست، ومن المسؤول عن ذلك، وكان التمثيل في الكنيست هو القضية الأهم للمجتمع الفلسطيني في الداخل، بعد أن كان الانقسام المذكور عملياً على خلفية سياسية بالأساس تتصل بقرار وإعلان القائمة برئاسة منصور عباس أنها لا ترى مشكلة في دعم حكومة إسرائيلية جديدة، أيضاً برئاسة نتنياهو، والتنسيق معها، في حال تم قبول شروطها ومطالبها لخدمة المجتمع الفلسطيني وعدم البقاء أسيرة لتحالفات مع أحزاب الوسط واليسار مقابل تمسك الأحزاب الثلاثة الأخرى بشعار وموقف إسقاط حكومة نتنياهو. وكانت المفارقة أن الخصمين رفعا شعار «لسنا في جيب أحد».

لكن الخلاف السياسي حول هذه المسألة لم يكن الخلاف الوحيد، علماً أن الطرفين تعاونا قبل فك القائمة المشتركة في أكثر من مناسبة مع حكومة نتنياهو تحت مسميات تفاهمات مع أحزاب الحريديم، بل امتد الخلاف لاحقاً إلى القضايا الاجتماعية والدينية على خلفية تصويتات في الكنيست لبعض نواب القائمة مع قانون يحظر «العلاج القسري» للمثليين، وتمت استعادة الخلاف حول هذا التصويت الذي حصل في يوليو/ تموز ورفعه إلى مكانة الصدارة بما يخدم الطرفين في الحملة الدعائية، خصوصاً بعد أن رفعت القائمة العربية الموحدة شعار «صوت واقعي مؤثر ومحافظ»، مقابل شعار المشتركة «كرامة وحقوق».

لكن ذكرى يوم الأرض لا تأتي هذا العام فقط في ظل نتائج الانتخابات، بل أيضاً في سياق استمرار سياسات التمييز العنصري التي يقوننها اليوم قانون القومية اليهودي الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي في العام 2018 واعتبر أن فلسطين كلها، ووفق مسمى القانون «أرض إسرائيل الكاملة»، كلها وطن الشعب اليهودي وله وحده حق تقرير المصير فيها، وأن تعزيز الاستيطان اليهودي في كل فلسطين له أولوية على باقي الاعتبارات.

وانعكست تداعيات القانون حتى على مستوى المواصلات وتمويل مواصلات طلبة عرب يعيشون في بلدة كرميئيل التي أقيمت على أراضي قرى مجد الكروم ودير الأسد والبعنة المذكورة. ويتعلمون في القرى العربية المذكورة. إلى ذلك، تستمر سياسات

تردي الأوضاع الاقتصادية

بحسب دراسات مختلفة وتقارير لمنظمات وجمعيات عربية مثل جمعية «بلدنا» ومركز «مدى الكرمل» فإن تردي الأوضاع الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني في الداخل وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر، خصوصاً بعد تفشي جائحة كورونا، زادت من اللجوء للاقتراض من «السوق السوداء»، من دون قدرة على سد هذه القروض، وبالتالي زاد استفحال جرائم القتل، فقد سقط بجرائم مرتبطة بالعصابات المنظمة في العام الماضي العشرات من أصل 113 قتيلا. كل هذه المعطيات تزيد حالة الاحتقان والقلق في المجتمع الفلسطيني، من انسداد الأفق وانعدام حل في المستقبل.

أول مواجهة في الداخل
30 مارس يوم فارق

يُعدّ يوم الأرض، الذي انفجر في التاسع والعشرين من مارس/آذار عام 1976 في مواجهات في قرية عرابة بين الأهالي الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، مع استشهاد خير ياسين، ثم توالي سقوط الشهداء في الثلاثين من مارس، يوماً فارقاً في تاريخ الفلسطينيين في الداخل، باعتباره أول مواجهة شعبية شاملة بين الفلسطينيين في الداخل، وبين الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود. وانفجرت التظاهرات في الثلاثين من مارس رداً على قرار الحكومة الإسرائيلية مصادرة نحو 40 ألف دونم من أراضي سخنين وعرابة ودير حنا المعروفة بأراضي الملّ، وذلك لتخصيصها لإقامة المزيد من المستوطنات، في نطاق خطة تهويد الجليل، وتفريغه من سكانه العرب، وهو ما أدى إلى إعلان لجنة الدفاع عن الأراضي الإضراب العام، وخرجت التظاهرات على الرغم من إعلان الحكومة الإسرائيلية فرض نظام منع التجول. وقد اشتعلت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وبين عناصر الشرطة الإسرائيلية الفلسطينية «وفا» أمس الإثنين، بأن إسرائيل استولت على نحو مليون ونصف مليون دونم منذ احتلالها لفلسطين حتى العام 1976، ولم يبق للفلسطينيين هناك سوى نحو نصف مليون دونم، عدا ملايين الدونمات من أملاك اللاجئين وأراضي المشاع العامة.

وفي مناسبة الذكرى 45 ليوم الأرض، تطرّقت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، في بيان لها أمس الإثنين، إلى مواصلة سلطات الاحتلال انتهاكاتها الجسيمة بحق الأراضي الفلسطينية وكل ما هو فلسطيني. وقالت «إنّ 45 عاماً تمر على يوم الأرض والعالم لا يحرك ساكناً، وتأتي هذه الذكرى في ظل تصاعد الاستيلاء على الأراضي، وبناء وتوسيع المستوطنات في القدس والضفة الغربية، واستهداف الوجود الفلسطيني». ودعت الهيئة في بيانها إلى استمرار مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد الأرض الفلسطينية وطمس معالمها العربية.

انفجرت التظاهرات بعد قرار مصادرة نحو 40 الف دونم

نضال...

الوجود الفلسطيني مهدد
دعوات للوحدة بوجه تغول الاحتلال

تغيب الفعاليات الجماهيرية هذا العام لإحياء الذكرى 45 ليوم الأرض مع تفشي وباء كورونا، غير أن ذلك لا يعكس الصمود الفلسطيني والتمسك بالأرض

رام الله، غزة ـ **العربي الجديد**

تكشف الأرقام المسجلة في الذكرى الـ45 ليوم الأرض، كيف عمل الاحتلال الإسرائيلي على التغول في الأرض الفلسطينية، ناشراً المستوطنات في أنحاء الضفة الغربية والأغوار وغيرها من الأراضي المحتلة. بالتوازي، عملت السلطات الإسرائيلية على طرد الفلسطينيين من أراضيهم وهدم منازلهم، بذرائع مختلفة، لكن على الرغم من كل هذه الظروف، وغياب القضية الفلسطينية بشكل كبير عن الأجندات الدولية، وخذلان بعض الأنظمة العربية، يصرّ الفلسطينيون على التمسك بأرضهم التي هي محور الصراع. وبينما يعون أهمية هذا اليوم، إلا أن الفعاليات الجماهيرية لإحياء الذكرى ستغيب هذا العام للسنة الثانية على التوالي، في ظل انتشار فيروس كورونا.

وتُظهر الأرقام التي نشرها المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، أن أكثر من 200 مستوطنة أقيمت في أنحاء الضفة الغربية منذ العام 1967 وحتى نهاية 2017، منها أكثر من 131 مستوطنة اعترفت بها وزارة الداخلية الإسرائيلية كبلدات، وكذلك نحو 110 مستوطنات أقيمت بلا مصادقة رسمية تُعرف بأنها بؤر استيطانية، ولكنها أقيمت بدعم ومساعدة وزارات إسرائيلية. وإلى الجنوب من الضفة الغربية، يوجد في مدينة الخليل عدد من الجيوب الاستيطانية، بينما يوجد في القدس الشرقية 11 جيباً استيطانياً أقيمت على أراضٍ ضمّتها إسرائيل إلى منطقة نفوذ القدس، وكذلك عدد من الجيوب الاستيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، إضافة إلى وجود 16 مستوطنة أخرى أقيمت في قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية تمّ تفكيكها عام 2005، ضمن تطبيق «خطة الانفصال» التي أعلن عنها رئيس وزراء الاحتلال حينها أرييل شارون. ووفق «بتسيلم»، فإن عدد المستوطنين الذين يسكنون في تلك المستوطنات أكثر من 620 ألف مستوطن، منهم 413,400 في مستوطنات الضفة الغربية باستثناء شرق القدس، (وفقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية المحدّثة نهاية عام 2017)، ونحو 209,270 في أراضي الضفة الغربية التي ضُمت إلى مسطح بلدية الاحتلال في القدس (وفقاً لمعطيات معهد القدس لأبحاث إسرائيل، محدّثة في نهاية 2016). وتهدم إسرائيل المباني الفلسطينية في الضفة الغربية بذرائع مختلفة، منها البناء «غير المرخّص»، وتم هدم 494 منشأة فلسطينية بحجة عدم الحصول على ترخيص منذ عام 2017 وحتى 2021، كما تهدم إسرائيل تلك المباني كوسيلة للعقاب وتم هدم 38 منشأة منذ عام 2017 وحتى 2021 بهذه الذريعة، إضافة إلى هدم عشرات المباني بذريعة الاحتياجات العسكرية.

وحاول الاحتلال إخلاء تجمّع الخان الأحمر البدوي شرق القدس لكنه فشل في ذلك عامي 2017 و2019، ولو نجح إخلاء الخان لهجر قرابة 46 تجمعاً تمتد من شرقي القدس إلى البحر الميت. كما انطلقت مرحلة أخرى من التهجير بعد إطلاق خطة الضم في العام 2020، عبر تهجير حمصة، وهو ما يعني التهيئة لتهجير 30 تجمعاً بدوياً في تلك المنطقة. وبنظرة سريعة على المشهد، فإن الاحتلال يسيطر على 95 في المائة من أراضي الأغوار الفلسطينية بعدة تصنيفات، منها السيطرة على 42 في المائة من مساحة الأغوار كمناطق تدريب عسكري، وأكثر من 25 في المائة كمحميات طبيعية، و10 في المائة مستوطنات ومعسكرات لجيش الاحتلال.

هذه الأرقام تكشف كمّ المخاطر الكبيرة التي تعيشها القضية الفلسطينية في الذكرى 45 ليوم الأرض، وتعيد إلى الواجهة أولوية دعم صمود الفلسطينيين في أرضهم وإمدادهم بمقومات المواجهة والصمود في ظل موجات الهجرة التي لوحظ أنها بدأت تتنشط في السنوات الأخيرة وباتت تأخذ منحى تصاعدياً. ويحمّل الفلسطينيون السلطة والفصائل جميعاً مسؤولية ما وصلت إليه الحالة الوطنية، ويدعون إلى إخراج القضية من نفق الانقسام وإحياء مشروعي الوحدة والمواجهة لاستعادة الحقوق وإجبار الاحتلال على أن يوقف عدوانه واستيطانه.

وتغيب الفعاليات الجماهيرية لإحياء ذكرى يوم الأرض في ظل انتشار الموجة الثانية من فيروس كورونا. وفي قطاع غزة، ستقتصر الفعاليات التي دعت لها الفصائل الفلسطينية على التغريد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفعالية محدودة على الحدود الشرقية للقطاع مع الأراضي المحتلة بدعوة من الهيئة الوطنية لمسيرات العودة سيتخللها غرس أشتال.

ولفت القيادي في حركة «حماس»، إسماعيل رضوان، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ الخطر لا يزال يحدق بالأرض الفلسطينية في ظل التغول الاستيطاني والاستيلاء ومصادرة أملاك الفلسطينيين في ظل حكومة بنيامين نتنياهو التي تؤمن بالترانسفير. وأوضح رضوان أنّ الاحتلال ينتهج سياسة التضييق على الفلسطينيين في الداخل المحتل عبر إشاعة الفوضى والقتل المنظم والضغط لسلخهم عن هويتهم الوطنية وتفريغهم من أرضهم، لكن المسيرات التي تخرج في الداخل أكبر دليل على فشل هذا المسعى الإسرائيلي. وشدد على أن إجراءات الاحتلال وطول أمد بقائه والاستيطان لن تنهي الوجود الفلسطيني، مشيراً إلى تمسك الفلسطينيين بأرضهم، على الرغم من الخذلان وهرولة بعض الأنظمة العربية تجاه الاحتلال والتي أمدته بمزيد من أدوات القهر للفلسطينيين. وبيّن القيادي في «حماس» أنّ تحقيق الوحدة الوطنية، ضمانة لمواجهة مشاريع الاستيطان والاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وهذا يستدعي من السلطة وقف كل أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، وسحب الاعتراف بالكيان، وضرورة دعم صمود المواطنين والتوجه للساحات الدولية لملاحقة قادة الاحتلال، إضافة إلى التوافق على استراتيجية وطنية للمواجهة الشاملة، وهو ما يتطلب تفعيل اتفاقات القاهرة ومخرجات اجتماع الأمناء العامين في بيروت ورام الله.

في السياق، أكدت حركة «فتح» في بيان بمناسبة الذكرى، أن «الأرض هي جوهر الصراع، وأن شعبنا سيواصل صموده على أرض وطنه التاريخي فلسطين، ويقدّم من أجل تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي كل التضحيات»، مشددة على أن «كفاح شعبنا الفلسطيني لن يتوقف حتى تحقيق حريته سيداً على أرضه». من جهته، قال المجلس الوطني الفلسطيني في بيان، إن إحياء يوم الأرض تأكيد أنّ «الأرض هي القضية الجوهرية في صراعنا مع الاحتلال، وتعبير على تمسك شعبنا بأرض آبائه وأجداده ورفضه لسياسات وإجراءات الاستعمار الاستيطاني التي تستهدف وجوده الوطني والتاريخي على أرضه». ودعا المجلس في بيان «شعبنا في أماكن تواجده كافة للدفاع عن أرضه وتعزيز وحدته الوطنية ومقاومته للاحتلال والاستيطان والتهويد بكافة الأشكال». وأشار إلى خطورة السياسات والإجراءات الاستيطانية والتهويدية التي تنفذها دولة الاحتلال في الأرض الفلسطينية، خصوصاً في القدس والأغوار، محذراً من مواصلة الاحتلال للاستيطان واستحداث وزارة للاستيطان وتقديم تسهيلات ضريبية للمستوطنين ودعم وحماية إرهابهم ضد شعبنا.

هدمت 494 منشأة في الضفة بحجة عدم الترخيص منذ 2017

الاحتلال يسيطر على 95 في المائة من أراضي الأغوار الفلسطينية

اليمن: جولات مكوكية بلا نتائج

عدن ـ **العربي الجديد**

أخفقت الجولات المكوكية التي ينفذها المبعوثان إلى اليمن: الأممي مارتن غريفيث، والأميركي تيموثي ليندركينغ، بين مسقط والرياض، حتى أمس الإثنين، في تحقيق أي تقدم ملموس لدفع التسوية السلمية للأزمة، مع استمرار تصلب الحوثيين وعدم تقديم تنازلات في ما يخص المبادرة التي كانت السعودية قد طرحتها لوقف إطلاق النار في 22 مارس/ آذار الحالي.

وقالت مصادر سياسية لـ«العربي الجديد»، إنّ المشاورات المكثفة التي شهدتها العاصمة العمانية مسقط، والعاصمة السعودية الرياض، في الأيام الأخيرة، تتجه إلى طريق مسدود في ظلّ تعنّت الحوثيين في ما يخص قبول المبادرة السعودية، واشتراط الجماعة تحقيق مكاسب إضافية. وأشارت المصادر إلى أنّ غريفيث وليندركينغ عادا إلى مسقط، أمس الإثنين، بعد زيارة إلى الرياض للقاء قيادة المملكة العربية ومسؤولين سعوديين، ولكن في ظلّ آمال منخفضة في تلبية شروط الحوثيين. وأكدت المصادر أن الجماعة اشترطت في ما يخص توريد إيرادات ميناء الحديدة إلى حساب مشترك، أن يتم معها توريد مبيعات النفط في محافظتي حضرموت ومأرب إلى الحساب ذاته، وتسخيرها لصرف مرتبات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، وهو ما رفضته الحكومة الشرعية. وبالتزامن مع وصول المبعوثين إلى مسقط، أعلن المتحدث باسم الحوثيين، كبير مفاوضي الجماعة محمد عبد السلام، أنه «لا مكان لأنصاف الحلول في ما يتعلّق بالملف الإنساني»، في إشارة إلى رفض تحديد وجهات الرحلات التي ستنطلق من مطار صنعاء، وفق المبادرة. وأكد عبد السلام، في تغريدة على «تويتر»، تمسك الحوثيين بموقفهم «الثابت في عدم إخضاع الملف الإنساني لأي مقايضة بالمطلق»، لافتاً إلى أنّ «عدم الرغبة في فصل الملف الإنساني عن غيره من الملفات، دلالة على عدم الجدية في التوصل لحل سلمي شامل وعادل».

وعلى الرغم من الحراك السياسي الدائر للحوثيين، نقلاً عن المصدر العسكري الحوثية على محافظة مأرب تصاعدت بشكل لافت خلال الساعات الماضية، وخصوصاً في جبهة الكسارة. وفي السياق، قالت مصادر عسكرية لـ«العربي الجديد»، إنّ العشرات من مقاتلي الحوثيين سقطوا، أمس الإثنين، في مواجهات عنيفة بجبهة الكسارة، وذلك غداة تشييع الجماعة 39 ضابطاً، أول من أمس الأحد، في أكبر معدل يومي للخسائر البشرية. من جهتها، نقلت وكالة «سبأ» بنسختها التي يديرها الحوثيون، عن مصدر عسكري قوله إن «طيران العدوان (في إشارة لطيران التحالف) شنّ 28 غارة على مديريتي صرواح ومدغل بمحافظة مأرب» أمس. في المقابل، شيعت القوات الحكومية، أمس، جثمان قائد المنطقة العسكرية السادسة، اللواء أمين الوائلي، الذي قُتل في معارك الكسارة، مساء الجمعة الماضي.

في هذه الأثناء، ذكرت «سبأ» التابعة للحوثيين، نقلاً عن المصدر العسكري الذي تحدث للوكالة أنّ «قوى العدوان وأصلت خرق اتفاق وقف إطلاق النار بمحافظة الحديدة، إذ ارتكبت 118 خرقاً، من بينها استحداث تحصينات قتالية في منطقتي الجبلية والفازة وشن غارتين على منطقتي اللحية والدريهمي». وأضافت الوكالة أن «الخروقات تضمنت كذلك إلقاء 10 قذائف من طائرة تجسسية على مطار الحديدة ومناطق الدريهمي والفازة وكيلو 16، و1 و9 خرقاً بقصف مدفعي و80 خرقاً بالأعيرة النارية المختلفة»، مشيرةً كذلك إلى «إقشال محاولة تسلل جنوب غرب مديرية التحيتا».

مقاتلون حوثيون في صنعاء (محمد حمود/Getty)

السودان: بدء محاكمة عناصر أمن بقتل متظاهرين

بدأت في مدينة عطبرة، شمال السودان، أمس الإثنين، أولى جلسات محاكمة 4 من عناصر جهاز الأمن والمخابرات، بتهمة قتل متظاهرين سلميين في المدينة، أثناء الحراك الثوري. وعقدت الجلسة، وسط إجراءات أمنية مشددة. وألقى النائب العام تاج السر الحبر (الصورة)، خطاب الاتهام الافتتاحي، قائلاً إن «القانون السوداني لم يُجز لأفراد جهاز الأمن استخدام القوة في فض التجمعات»، مشيراً إلى أنّ الجرائم التي ارتكبها المتهمون الأربعة توصف بأنها «ضد الإنسانية».

(العربي الجديد)

امير قطر يتلقى اتصالا من بن سلمان

تلقى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الإثنين، اتصالاً هاتفياً من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وأفادت وكالة الأنباء القطرية «قنا»، بأنه جرى خلال الاتصال استعراض إعلان ولي العهد السعودي عن مبادرتي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر»، اللتين تتضمنان أهمية العمل المشترك في المنطقة لمواجهة التحديات البيئية التي تمر بها. كما جرى استعراض العلاقات بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها.

(العربي الجديد)

«حماس» تقدم قائمتها للانتخابات التشريعية

قدمت حركة «حماس»، أمس الإثنين، قائمتها للانتخابات التشريعية، إلى لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، وذلك قبل يومين من إغلاق باب الترشح للانتخابات المزمع عقدها في 22 مايو/أيار المقبل. وتحمل القائمة شعار «القدس موعدنا». ولم تعلن «حماس» أسماء مرشحيها الـ132، غير أنّ مسؤولين في الحركة قالوا قبل أيام إنّ عضو المكتب السياسي، خليل الحية يقود القائمة، وإنها تضم شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة.

(العربي الجديد)

مشاورات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الأثنين المقبل

أعلن ديوان الرئيس الإسرائيلي رؤبين ريفلين (الصورة)، في بيان أمس الإثنين، أن الأخير يعتزم بدء المشاورات مع الكتل المختلفة، لتكليف أحد قادة الأحزاب الإسرائيلية بتشكيل الحكومة، يوم الإثنين المقبل. وبحسب البيان، سيخصص ريفلين يومين لهذه المشاورات قبل تكليف أحد أعضاء الكنيست بمهمة تشكيل الحكومة. وينص القانون على تكليف عضو الكنيست الذي يحظى على الأقل بتوصية 61 عضواً من الكنيست لتشكيل الحكومة.

(العربي الجديد)

الجزائر: حزب ثالث يقاطع الانتخابات

أعلن حزب «الاتحاد من أجل التغيير والرقي» الجزائري، عن قراره مقاطعة الانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو/ حزيران المقبل، لينضم إلى حزبي «العمال» اليساري و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» اللذين اتخذا القرار نفسه. واعتبر الحزب، وفق بيان أمس الإثنين، أن الانتخابات المقبلة «لا يمكن أن تشكل حلاً للأزمة، بل ستزيدها تعقيداً».

(العربي الجديد)

قضية

في ظل التعاون العسكري بين فرنسا وإسرائيل، تشارك تل أبيب في برنامج «سكوربيون» الذي سيشكل أساس استراتيجية القوات الفرنسية، وهو ما يضيء عليه هذا الموضوع الذي تنشره «العربي الجديد» بالتزامن مع «أوريان 21»

سكوربيون

كيف تطور إسرائيل القلب المستقبلي للدفاع الفرنسي؟

جان ستيرن

في ظل غموض تام، يتعاون عسكريون ومهندسون فرنسيون وإسرائيليون على حرب المستقبل التي تجمع بين القيادة الرقمية والطائرات بلا طيار والروبوتات، وذلك على الرغم من كون البلدين متنافسين أيضاً في مجال مبيعات الأسلحة، خصوصاً في أفريقيا. إذا كانت فرنسا ثالث أكبر مصدّر للأسلحة في العالم، فإسرائيل تحتل حالياً المرتبة الثامنة، وهو «إنجاز» لافت نوعاً ما بالنظر إلى حجم هذه الدولة. وإذا كان للبلدين علاقات ودية في العديد من المجالات، فالأمر يبدو أكثر تعقيداً في مجال الدفاع. فمن جهة يجد صناعيو البلدين أنفسهم في بعض الأحيان في وضعية المتنافسين، كما يشتهر الإسرائيليون بـ«كسر» الأسعار من أجل الاستيلاء على أسواق السلاح. ومن جهة أخرى، وعلى الخصوص، لأن الإسرائيليين يوجهون أنظارهم بإصرار نحو محمية تقليدية للجيش وتجار السلاح الفرنسيين: أفريقيا. فمنذ اتفاقيات أوسلو، استثمرت إسرائيل كثيراً في القارة الأفريقية، لا سيما في مجال «حماية» السلطات القائمة.

يقول مهندس في القطاع العسكري: «نحن أسلحة ولمن، عليه الا يمشي على مجالي»، فإن الأصوات تصبح جد خافتة عندما يتعلق الأمر بالحديث عنها بدقة أكبر.

تطوير «سكوربيون»

هكذا لا يعرف المنتخبون والجمهور العريض على السواء مشاركة إسرائيل في البرنامج الخفي المسمى «تآزر الاتصال المعزز بتعدد الاستخدامات وتضمين المعلومات» (سكوربيون/العقرب)، وهو في قلب استراتيجية القوات البرية الفرنسية للعشريات المقبلة. يتمثل الجانب المرئي منه في تجديد المركبات المدرعة، مع إطلاق المركبة المدرعة «غريفون» (Griffon) التي سيتم نشرها في الساحل في خريف عام 2021. لكن محرك برنامج سكوربيون يتمثل في تطوير قيادة رقمية واحدة تعتمد على وصلة مشتركة تسمح للجنود المنتشرين في الميدان، وكذلك للأدوات العسكرية الجديدة مثل الطائرات بلا طيار والروبوتات، بأن تكون متصلة في وقت واحد لتستبق بالتالي ردود فعل العدو.

تشرح متخصصة: «سنجد في قلب حرب المستقبل جدنياً بحمولة أخف. هو يحمل اليوم ما يصل إلى 38 كيلوغراماً مقابل 40 كيلوغراماً خلال حرب 1914-1918. لا يزال هامش التحسين ضخماً. في نهاية المطاف، لن يكون للجندي سوى شاشة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وبندقيته وقنينة الماء الخاصة به. سيتم توجيهه بواسطة البوصلة الرقمية وتساعده طائرات بلا طيار للحصول على رؤية واسعة و«بغال-روبوت» لنقل الأحمال الثقيلة وإجلاء الجرحى عند الحاجة».

ستكون إذاً المعلومات المتاحة للجندي على جهاز تحديد المواقع (GPS) الخاص به عبر سكوربيون حاسمة. وتطوير الوصلة الرقمية هو في صميم التعاون الفرنسي الإسرائيلي السري. وتتابع المتخصصة: «الفكرة المركزية في برنامج سكوربيون هي الحرب من دون ضوضاء، وإن أمكن ذلك تفادي حرب الدم، أي أن يكون هناك أقل عدد ممكن من القتلى الجنود. ينظم سكوربيون التشغيل المتوافق بين دبابة وسفينة ودراجة نارية وطائرة بلا طيار وروبوت وجندي على الأرض. إنه برنامج مهم للغاية، يشارك فيه كبار مصنّعي الأسلحة الفرنسيين، ولكن أيضاً شركة البيط الإسرائيلية التي اكتسبت خبرة كبيرة في مجال الأنظمة المستقلة».

اكتسبت إسرائيل هذه الخبرة التي تسهل التحليل التفصيلي لميدان معيّن بفضل طائراتها بلا طيار المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تقول المهندسة: «إسرائيل تتقدّم في ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، محو ضجيج المحرك الصوتي للطائرات بلا طيار. إنه تقدّم كبير، نحن بصدد تحقيق إخفاء الضجيج، وهو موضوع نعمل عليه كثيراً أيضاً في فرنسا».

ثم هناك تصغير حجم الطائرات بلا طيار. الطائرات-الحشرات بلا طيار التي تثير مرحنا في أفلام جيمس بوند هي بالفعل في الخدمة وتم اختبارها من قبل الجيش الإسرائيلي في غزة. تؤكد المتخصصة أنهم «يدمجون مجال تقنيات الطائرات بلا طيار في الطبيعة». وأخيراً هناك محو الآثار الرقمية وتحديد إشارات «العدو» الاستراتيجية، لأن القيادة الرقمية هي في قلب برنامج سكوربيون/العقرب». يُعتبر سكوربيون مهماً جداً لصناعة الدفاع الفرنسية لأن البرنامج يهدف، فضلاً عن أن الجيش زبونه خلال الإطلاق، إلى التصدير. وليس من المستغرب أن نعرف أن أول مشترٍ لسكوربيون هي أبوظبي.

نقطة تحوّل سنوات 2000

قبل أن تصبح فرنسا وإسرائيل مهووستين بالرقمية، أعيد إطلاق التعاون العسكري بين البلدين في بداية سنوات 2000 في قطاع الطائرات بلا طيار. يوضح خبير عسكري: «لم تكن فرنسا متقدمة جداً في هذا المجال في ذلك الوقت. وكان عليها أن تحرز تقدماً في مجال حروب المدن، وهي مسألة حساسة بشكل خاص في أفريقيا، إذ يُعتبر استعمال طائرات هليكوبتر حلاً مكلفاً وصاخباً للغاية. وكانت إسرائيل آنذاك سيدة في ميدان الطائرات بلا طيار. فحتى لو كانت الميكانيكا المانية غالباً والمكونات صينية أو فرنسية، فهم يعرفون كيف يصممون ويجمعون الآت عالية الأداء».

أمام مازق واضح لصناعتها، كانت فرنسا بحاجة ماسة إلى تجهيز نفسها بطائرات بلا طيار مستوردة. خلافاً للاعتقاد السائد، ليس الرئيس نيكولا ساركوزي، المعروف بمشاعره المؤيدة لإسرائيل، هو من تسبّب في هذا التحوّل الأساسي في العلاقة السياسية العسكرية من خلال السماح للجيش بتجهيز نفسه بطائرات بلا طيار إسرائيلية.

يشرح فريديريك إنسيل، الذي عمل «مستشاراً» لدى «هيئات معتمدة» في وزارة الدفاع، أن التغيير الحقيقي «حصل في ظل حكم جاك شيراك ودومينيك دوفيلبان في 2005-2006. كان شيراك معجباً باريال شارون الذي وفى بوعده بإخلاء المستوطنات الإسرائيلية في غزة صيف 2005. أقنع دوفيلبان الرئيس شيراك بأن الدول العربية لا يمكن الاعتماد عليها، وأن فرنسا متخلفة في مجال الطائرات بلا طيار. بإراغماتية شيراك، تم توقيع الاتفاقيات التجارية بتكتم».

كانت هي أيضاً اللحظة التي باشر فيها شيراك، بعد الحرب في العراق، تقارباً مع إسرائيل لتسهيل الحوار مع الولايات المتحدة. منذ ذلك الحين، اشترت فرنسا وسوّقت طائرات إسرائيلية بلا طيار تحت نظام الترخيص. سمحت هذه الاتفاقيات مع «داسو» و«إيرباص» و«ساجيم» (التي أصبحت فيما بعد شركة سافران) أيضاً بشراء طائرات بلا طيار إسرائيلية «إيغل» (Eagle) في 2007 و«هيرون» (Heron) في 2009 و2010. اعتقد دوفيلبان وشيراك هذا التجديد للتعاون العسكري للترخيص لـ«يوروكوبتر» (وهو فرع تابع لشركة إيرباص) ببيع ست طائرات هليكوبتر من طراز «بانثر» للبحرية الإسرائيلية، والتي أعادت تسميتها «آتالف» (خفاش)، كل من هذه الطائرات باهظة الثمن، بما في ذلك الصواريخ، بكلف عشرات الملايين اليورورات. ستبيع الشركة الأوروبية الرائدة في مجال الصواريخ «إم بي دي إيه» (MBDA)، والتي تمتلك «بي إيه إي» (BEA) البريطانية (37,5 في المائة من رأس المال لكل منهما)، إلى إسرائيل ذخائر موجهة عن بعد وصاروخ «سبايك» (Spike) المضاد للدبابات.

دور ساركوزي

يوضح سفير سابق أن ساركوزي وقبل خلافه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعند وصوله إلى قصر الإليزيه في عام 2007، لم يرَ نفسه «ملزماً بثقل حركة وزارة الخارجية ومخاوف كبار الضباط». وأطلق ساركوزي «الحوار الاستراتيجي» الفرنسي الإسرائيلي عام 2008، وهو لقاء سنوي يركز على تبادل المعلومات بين عسكريي وجواسيس البلدين. وكان وزير الداخلية، أو الشرطي الأول في فرنسا، الذي أنشأ منصب الملحق الأمني في السفارة الفرنسية بتل أبيب عام 2006، يريد قبل كل شيء تطوير التعاون البوليسي بين البلدين. ووقّع خلال زيارته الرسمية في يونيو/حزيران 2008 اتفاقية تتعلق بمكافحة الجريمة والإرهاب. أثارت هذه الاتفاقية ذات المعالم الغامضة العديد من التحفظات في البرلمان ولم تتم المصادقة عليها. ومع ذلك، سيتم إقامة تعاون بوليسي بين البلدين في تكتم شديد، من خلال اجتماعات دورية وتبادل معلومات.

من جانب الصناعة العسكرية، تتكثف الأعمال لإنتاج طائرات بلا طيار. ويوضح مهندس في الأسلحة أن «لكل طائرة بلا طيار خصائصها واستعمالاتها لمراقبة الأراضي أو لعمليات أكثر هجومية». والنموذجان الإسرائيليان الأكثر نجومية في السوق هما في الأول «هرمز 900» لشركة «إلبيط» المسوق منذ 2012 وتم بيعه للمكسيك وكولومبيا والبرازيل وتشيلي، وأيضاً في سويسرا وأذربيجان، وهو مخصص للمراقبة وقمع الأعمال الشغب». والنموذج الآخر هو «هيرون» الذي تنتجه شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية، وهو يباع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المغرب وتركيا. تتمثل ميزته الرئيسية في وقت الطيران الذي يصل إلى 48 ساعة من دون توقف. شكلت هذه الطائرات بلا طيار أساس التعاون بين «تاليس» و«إلبيط» بخصوص نماذج «واتشكيبر» (Watchkeeper) و«هرمز» (Hermes) وبين مجموعة «إيرباص» وشركة صناعات الفضاء الإسرائيلية بخصوص نموذج «هارفانغ» (Harfang) و«هيرون 1» و«هيرون-تي بي». وتدين الطائرة بلا طيار «باترولر» المصنعة من شركة «سافران»، بالكثير للاتفاقيات المبرمة بين شركة «ساجيم» (اسم سافران سابقاً) المبرمة في عام 2010 مع شركة «إلبيط».

وتستمر الأعمال على المستويين الفرنسي والأوروبي. في الآونة الأخيرة، قامت وكالة السلامة البحرية الأوروبية بتقديم طلبية إلى كونسورتيوم مشكّل من «إيرباص» من جهة وصناعة الطيران الإسرائيلية و«البيط» من جهة أخرى لتزويدها بطائرات بلا طيار «هيرون» و«هرمز» لتحديد موقع القوارب التي تنقل المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. وفقاً لصحيفة «الغارديان» البريطانية، تقدر قيمة العقدين بـ50 مليون يورو لكل منهما.

أخيراً، قدّم الجيش الفرنسي طلبية إلى شركة «روبوتيم» (Roboteam) الإسرائيلية لتزويده بروبوتات عسكرية معروفة باسم «Probot mules» أي «بغال-روبوت»، المخصصة لنقل المعدات وإجلاء الجرحى. ويكون قد تم نشر هذه الروبوتات في منطقة الساحل في صيف عام 2020 في إطار عملية «برخان». تؤكد مجلة «شالانج» (Challenges) التي كشفت عن وجود هذا العقد، بأنه كان محل معركة نفوذ ضارية في الكواليس بين مؤيدي «روبوتيم» أولئك الذين كانوا يفضّلون نموذجاً أنتجته المجموعة الفرنسية للمنشآت البحرية والصناعة المتوسطية (CNIM)، بشراكة مع المجموعة الإستونية «ميليرم» (Milrem) التي تنتج روبوت «تيميس» (Themis) وهو نموذج ناجح يباع في العديد من البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

يبدو بحسب مجلة «شالانج» أن «روبوتيم»، المرتبطة بشراكة مع ما يسمى باللغة الفرنسية بـ«أنف زائف» فرنسي (أي هوية مزيفة)، لجأت إلى كسر أسعارها لكسب الصفقة، وهي ممارسة معتادة لدى صناعيي قطاع الدفاع الإسرائيلي للفوز بالعقود. ولكنها شنت أيضاً، وفقاً لمصدر مطلع، حملة ضغط مكثفة. يعود أيضاً غضب الصناعيين وبعض العسكريين الفرنسيين لسبب آخر، فشركة «روبوتيم»، التي باعت روبوتاتها أولاً للجيش الإسرائيلي، قامت أخيراً بجمع أموال من الصين وستغافورة. وتشعر الأوساط الدفاعية الفرنسية بقلق إزاء وجود تحالفات جديدة بين بعض الدول الأفريقية والصين وإسرائيل في مجال الأمن وبيع الأسلحة.

يحدث كل هذا في الكواليس، وكل شيء على ما يرام رسمياً في مجال التعاون العسكري بين البلدين. فرنسا التي تعد من كبار تجار الأسلحة تهوى تنظيم معارض تجارية: يوروساتوري، يوروناڤال، معرض باريس الجوي-لو بورجيه، وأيضاً صالون ميليبول المخصص للحفاظ على النظام. وإسرائيل تهوى أن تكون هناك للمشاركة، وفقاً لبيانات جمعتها باتريس بوفيريه، كانت 51 شركة إسرائيلية حاضرة في يوروساتوري في عام 2016، مقابل 17 شركة في عام 1998. نفس التقدم اللافت يلاحظ في صالون ميليبول: 16 شركة ممثلة في 1997 و57 في 2015.

ينشر بالتزامن مع موقع أوريان21
https://orientxxi.info/ar

تحضر إسرائيل في معارض الأسلحة الفرنسية (جيرار جوليان/فرانس برس)

> إسرائيل تبيع فرنسا أنظمة مراقبة وطائرات بلا طيار
>
> الفكرة المركزية في سكوربيون هي الحرب من دون ضوضاء

غموض حجم المبيعات

خارج برنامج سكوربيون، الذي لا تُعرف فيه التكلفة المالية للمهندسين الإسرائيليين، يراقب البرلمان الفرنسي حجم تبادلات الأسلحة. خلال الفترة 2010-2019، حسب تقرير لوزارة الدفاع الفرنسية، بلغت قيمة الأسلحة التي سلّمتها فرنسا لإسرائيل 208 ملايين يورو. في المقابل، لا يُعرف مبلغ مبيعات إسرائيل لفرنسا من الأسلحة والأنظمة الأمنية. الغموض الذي يميز سوق الأمن السيبراني يجعل من الصعب تكوين فكرة عن حجم المبيعات.

مناورات مشتركة

في يوليو/تموز 2018، أجريت عمليات مشتركة بين قوات البحرية الفرنسية والإسرائيلية قبالة تولون وكورسيكا بحضور قادة أركانهما، الأدميرالين إيلي شارفيت وكريستوف بارزوك (الصورة). وكانت بمثابة سابقة للبحرينيّ منذ عام 1963، وإن كان سيف ان اجريت مناورات جوية مشتركة في كورسيكا في نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وعلى الرغم من الخلافات، فإن إسرائيل فعلا صديقة الجيش الفرنسي، فيما فلسطين في هذا الصدد «ليست موضوعاً».

ميانمار: إدانات دولية لـ«السبت الدموي»

تزداد الإدانات الدولية ضد قادة انقلاب ميانمار بعد ارتكاب العسكر مجزرة يوم السبت الماضي بحق المتظاهرين

بعد نحو شهرين على انقلاب 1 فبراير/ شباط الماضي، بات يمكن الحديث عن مرحلة فاصلة بين انقلابيي ميانمار والمجتمع الدولي، بدءاً من يوم السبت الماضي، بعد المجزرة التي ارتكبها العسكر في شوارع البلاد، وسقط ضحيتها أكثر من 114 متظاهراً، بينهم 7 أطفال على الأقل. وشكّل «السبت الدموي» نقطة تحوّل لدى المجموعة الدولية، التي دعت المجموعة الانقلابية مراراً لإعادة السلطة إلى المدنيين. في السياق، دان الرئيس الأميركي جو بايدن، مساء أول من أمس الأحد، ما سمّاه «القمع الدموي المشين جداً» للمتظاهرين في ميانمار. وقال في تصريح مقتضب أدلى به في مسقط رأسه بولاية ديلاوير: «إنه أمر مروّع ومشين للغاية، وبناءً على التقارير التي تلقيتها فقد قُتل عدد كبير من الأشخاص من دون أيّ داعٍ على الإطلاق».

بدوره دان الاتحاد الأوروبي «التصعيد غير المقبول للعنف»، واصفاً ما جرى في ميانمار بـ«يوم الرعب والعار». وذكر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في بيان «أكرر إدانة الاتحاد الأوروبي للعنف الأعمى، وأحضّ القادة العسكريين على التخلّي عن هذا المسار الجنوني. هذه المأساة يجب أن تنتهي». وأضاف «سنواصل استخدام أدوات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك العقوبات، لاستهداف مرتكبي أعمال العنف هذه والمسؤولين عن إعادة مسار الديمقراطية والسلام إلى الخلف». وشدّد على ضرورة «محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أفعالهم المخزية». من جهتها، أبدت روسيا على لسان المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، قلقها من «تزايد عدد الضحايا المدنيين»، مضيفاً أن روسيا تطور علاقاتها مع ميانمار، لكنها لم تتغاضَ عن العنف.

وفي بيان مشترك، قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه والمستشارة الخاصة للأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية أليس ويرديو نديريتهو، إنه «يجب وقف الأعمال المخزية والجبانة والوحشية لعناصر الجيش والشرطة، الذين صوّروا وهم يطلقون النار على المتظاهرين أثناء فرارهم، ولم يستثنوا حتى الأطفال الصغار».

وكان المعارضون قد شاركوا في تظاهرات ضخمة يوم السبت، بالتزامن مع تنظيم عرض عسكري أمام قائد الجيش الذي بات يرأس الآن المجموعة العسكرية، وهو الجنرال مين أونغ هلاينغ. وخلال خطابه في اليوم التقليدي للقوات المسلحة، دافع هلاينغ مجدداً عن الانقلاب، متعهداً بتسليم السلطة بعد انتخابات جديدة، لكنّه وجّه تهديداً جديداً للمعارضين، محذّراً من أن أفعال «الإرهاب التي يمكن أن تضر باستقرار وأمن البلاد» غير مقبولة. وقال إنّ «الديمقراطية التي نرغب بها ستكون غير منضبطة إذا لم يحترموا القانون وإذا انتهكوه». ومساء السبت خلال مسابقة جمال دولية في بانكوك، تايلند، غضت مرشحة ميانمار هان لاي بالدموع داعية إلى السلام. وقالت في خطاب مؤثر «أنا أسفة فعلاً».

> الاتحاد الأوروبي يدعو لمحاسبة مرتكبي المجازر في ميانمار

لكل الأشخاص الذين فقدوا حياتهم في الشارع»، مضيفة «ساعدوا ميانمار من فضلكم، نحن بحاجة لمساعدتكم الدولية». ولا يبدو أن العسكر مستعد للتراجع، مع قتل قوات الأمن أمس الاثنين رجلاً في مدينة يانغون، خلال تظاهر آلاف المحتجين في العديد من البلدات، مظهرين عزمهم على رفض العودة إلى الحكم العسكري. وأفادت وسائل إعلام، أحد الشهود، بأن رجلاً قُتل وأصيب عدد آخر، عندما أطلقت قوات الأمن النار في أحد أحياء يانغون. وقال الشاهد ثيها سوي لوكالة «رويترز» إن القتيل (20 عاماً) «أصيب برصاصة في رأسه». وأضاف «كانوا يطلقون النار عشوائياً، حتى على فريق الصليب الأحمر».

واستناداً إلى حصيلة «جمعية مساعدة السجناء السياسيين» المستقلة المحلية، فقد قُتل 460 مدنياً منذ الانقلاب. لكن رغم أعمال العنف، خرجت حشود في بلدات بمختلف أرجاء البلاد وفقاً لوسائل الإعلام ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.

ودعت لجنة الإضراب العام للقوميات، وهي إحدى جماعات الاحتجاج الرئيسية، في رسالة مفتوحة على موقع «فيسبوك» الأقليات العرقية إلى مساعدة أولئك الذين يتصدون للقمع» الجيش. وشدّدت اللجنة على ضرورة أن «تحمي التنظيمات العرقية المسلحة الناس».

وسبقَ أن ندد قادة الجيش في 12 دولة بينها الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وألمانيا، باستخدام ميانمار القوة القاتلة ضد المتظاهرين المدنيين العزّل. وجاء في بيان مشترك «بصفتنا قادة أركان، ندين استخدام القوة القاتلة ضد أشخاص عزل من قبل القوات المسلحة وأجهزة الأمن»، مضيفاً أن «جيشاً محترفاً يتبع المعايير الدولية في سلوكه لهو مسؤول عن حماية الشعب الذي يخدمه وعدم إيذائه». وأضاف البيان «نحض القوات المسلحة في ميانمار على وقف العنف والعمل على استعادة احترام الشعب وثقته بعدما فقدتهما بسبب تصرفاتها». وكانت الأمم المتحدة قد أشارت إلى تقارير تتحدث عن «عشرات القتلى بينهم أطفال ومئات الجرحى» فيما ندد أمينها العام أنطونيو غوتيريس بـ«شد العبارات» بهذه «المجزرة».

مُدّد شخص أمس وأصيب آخرون في اشتباكات مع الانقلابيين (فرانس برس)

(فرانس برس، رويترز)

أفغانستان: هل تنقذ استراتيجية «إدارة المخاطر» أميركا؟

> قبل أكثر من شهر بقليل من الموعد المفترض للانسحاب الأميركي من أفغانستان، يطرح البعض مسألة اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر

تتسارع الخطوات في الملف الأفغاني على مسارين أساسيين، الأول الإبقاء على قرص التسوية السياسية الممكنة بين الحكومة وحركة «طالبان»، أما الثاني فيرتبط بالتقلبات الأمني المحتمل في حال لم تنسحب القوات الأميركية في 1 مايو/ أيار المقبل، الموعد الذي أقرّه اتفاق الولايات المتحدة و«طالبان» في الدوحة القطرية في 29 فبراير/ شباط 2020. في الملف السياسي، يبدو «مؤتمر إسطنبول للسلام حول أفغانستان»، المقرر عقده في إبريل/ نيسان المقبل في تركيا، محورياً في الحوار الأفغاني. ومع أن المؤتمر يهدف إلى تعزيز الحوار القائم أصلاً في الدوحة بين الحكومة الأفغانية و«طالبان»، غير أن محورية تكمن من وجهة نظر أكثر من مسؤول أفغاني تحدث لوكالة «الأناضول»، في كونه المنعطف الأخير قبل حلول موعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد في 1 مايو. وأظهرت تحضيرات المؤتمر والمواقف المواكبة له، مدى الرهان عليه لتفادي أي تطور ميداني في أفغانستان. وبرز ذلك في موقف محمد محقق، وهو مستشار الرئيس الأفغاني أشرف غني لشؤون الأمن والسياسة وأيضاً زعيم حزب «الوحدة الإسلامي الشعبي»، حين اعتبر أن أنقرة قادرة على «أداء دور مؤثر في الخروج بنتائج إيجابية في المحادثات». وأوضح أن الحكومة الأفغانية و«طالبان» لديهما مطالب وتطلعات مختلفة، وأن الولايات المتحدة قدمت تصوراً مخالفاً لرأي الطرفين، ولذلك لا بد من إيجاد حل وسط.

من جهته، اعتبر الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالحوار بين الأفغان، مضيفاً أن «قبول طالبان الانضمام إلى الحكومة الأفغانية الحالية سيكون أسهل طريقة للتوصل إلى حل، وبذلك سيتمكن جميع الأطراف من العمل معاً من أجل تلبية احتياجات البلاد، كما يمكنهم إجراء تعديل دستوري إذا اقتضى الأمر». وشدّد على أنه يجب على «طالبان» وعلى كل القوى السياسية بالبلاد أن يدركوا جيداً أن الشعب الأفغاني يؤيد السلام ويرغب في تقدم البلاد، وأن من أهم متطلبات التقدم الحفاظ على الحقوق والحريات. وأكد على ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة وتمكينها من الوصول إلى أعلى المناصب وتمتعها بكافة الحقوق.

أما السفير الأفغاني في أنقرة أمير محمد رامين، فكشف أن الهدف من المؤتمر هو «إعلان وقف إطلاق النار أولاً، ثم بعد ذلك إحلال السلام العادل والدائم في أفغانستان». وبخصوص تفاصيل انعقاد المؤتمر والمشاركين فيه، أوضح أن التاريخ النهائي لعقده لم يحدد بعد، إلا أنه يتوقع أن يكون في منتصف إبريل المقبل، مشيراً إلى أنه سيضم وزراء خارجية وممثلين رفيعي المستوى عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وذكر رامين أن الرئيس الأفغاني أعرب عن استعداده التام للمشاركة بالمؤتمر في حال شارك زعيم حركة «طالبان» هيبة الله أخوند زاده. لكن رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية الأفغاني عبد الله عبد الله لم يكن متفائلاً. في الشق الميداني، بوشر الحديث عن الخيارات الأميركية في أفغانستان صعبة للغاية. وذكر الكاتب سمير لالواني أن الفرضية المرجحة هي نشوب حرب أهلية في حال لم ينسحب الأميركيون، والرهان على القدرات الذاتية للحكومة للقضاء على «طالبان». ووصف هذا التقهقر في الخيارات بـ«عدم نجاح الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان لعقدين»، أي منذ اجتياح الجيش الأميركي البلاد لمطاردة زعيم «القاعدة» أسامة بن لادن، بسبب شنّه اعتداءات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 في الولايات المتحدة. وأضاف الكاتب أنه بدلاً من الخوض في نقاشات حول البقاء والخروج والاعتماد على العملية السياسية الأفغانية، فإنه يتوجب على واشنطن التركيز على وضع استراتيجية لإدارة المخاطر بعد 1 مايو.

وتطرق لالواني إلى تفاصيل الاستراتيجية، معتبراً أن على إدارة بايدن وضع عناوين دبلوماسية وعسكرية لمرحلة ما بعد 1 مايو. ورأى أنه يجب على بايدن تحضير استراتيجية الخروج من أفغانستان، على الرغم من المساعي لتحقيق السلام. ومن شأن ذلك الابتعاد عن نهج الإدارة السابقة، بقيادة دونالد ترامب، التي أعلنت عودة الجنود الأميركيين إلى ديارهم من دون استراتيجية واضحة لمستقبل أفغانستان. وفي رأي الكاتب، فإن «مكافحة الإرهاب» هي الهدف الأهم للأميركيين، لكن على واشنطن أن تدبرها من دون وجود قوات لها على الأرض، بالتالي فإن هذا النهج سيُجبر الحكومة على إبداء نوايا حسنة في المفاوض مع «طالبان» من جهة، وسيدفع الحركة إلى تأخير «هجوم الربيع» السنوي من جهة أخرى.

ويرأي الكاتب، فإن خطة «هايل ماري» (السلام مريم)، التي اقترحها وزير الخارجية أنتوني بلينكن، تتضمن نهجاً متعدد المسارات وتطلق عملية السلام من خلال تحديد شروط ترتيبات تقاسم السلطة، ووقف إطلاق النار وتشكيل حكومة أفغانية انتقالية. وبغض النظر عن مزايا الاستراتيجية، التي أشاد بها البعض، إلا أنها تتطلب تأجيل انسحاب القوات من أفغانستان إلى ما بعد 1 مايو. وكشف لالواني أن الإدارة تدرس التمديد لبقاء القوات الأميركية في أفغانستان من 6 إلى 8 أشهر. واعتبر الكاتب أن تمديد الوجود الأميركي في أفغانستان قد يكون ضرورياً، لأنه من المستحيل تقنياً إتمام عملية الانسحاب في 1 مايو، كاشفاً عن وجود أكثر من 8500 أميركي في البلاد: 2500 جندي و6 آلاف متعاقد. وأشار إلى احتمال قبول «طالبان» ومن خلفها باكستان، بتمديد محدود لموعد خروج القوات الأميركية، ويمنع في الوقت نفسه شنّ الهجمات عليها.

(العربي الجديد، الأناضول)

> قدّم بلينكن مقترحاً لتفعيل السلام لكنه يتطلب بقاء الأميركيين

جنود أميركيون عائدون من أفغانستان في ديسمبر/ كانون الأول الماضي (Getty)

قضية

أشارت مصادر محلية في محافظة درعا، إلى تعزيز النظام السوري، وتحديداً الفرقة الرابعة، مواقعها في ريف درعا الغربي، ولا سيما في محيط بلدة المزيريب، وهو ما ولّد مخاوف لدى أبناء البلدة ومحيطها، من نية هذه الفرقة بالتصعيد واقتحام المنطقة

يعتمد النظام سياسة تصعيم الفوضى الأمنية في عموم درعا (يوسف فروشات/ فرانس برس)

ريف درعا الغربي

تعزيزات النظام تحيي مخاوف تجدد التصعيد

امين العاصي

عززت قوات النظام السوري أخيراً مواقعها في ريف درعا الغربي، ما فجّر مخاوف لدى السكان من عودة التصعيد العسكري إلى المنطقة التي لطالما حاولت هذه القوات اقتحامها، ولكنها فشلت بسبب مقاومة مجموعات مسلحة محلية ترفض أي عودة عسكرية أو أمنية للنظام تحت أي ذريعة. وقال الناشط المعارض، محمد الحوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ قوات النظام احضرت، أول من أمس الأحد، تعزيزات عسكرية إلى نقاطها في محيط بلدة المزيريب بريف درعا الغربي، جلها دخل إلى مبنى مؤسسة الري، بينما تمركز بعضها على طريقي البادودة وطفس. وذكر الحوراني أن التعزيزات ضمت عناصر وآليات مدرعة وسيارات مزودة برشاشات ثقيلة، تابعة لـ«الفرقة الرابعة» التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام بشار الأسد، موضحاً أنّ الكثير من العناصر الذين جلبتهم الفرقة إلى المنطقة، هم من المنتسبين الجدد للمليشيات المحلية التي شكلها النظام منذ عام 2018، من أهالي درعا ومحيطها. ولفت الحوراني إلى «مخاوف جدية لدى أهالي بلدة المزيريب ومحيطها، من نية الفرقة الرابعة اقتحام البلدة، وإحداث نعرات عائلية وعشائرية بين أبناء محافظة درعا».

من جهتها، ذكرت مصادر محلية، أنّ الفرقة الرابعة رفعت سواتر ترابية على طريق المزيريب-البادودة، وعززت تلك المنطقة بالسلاح والعناصر، ومنعت المدنيين من سلوك ذلك الطريق. وبثت هذه المصادر، الموجودة في بلدة البادودة، أنّ المعطيات الميدانية تشير إلى أنّ «الفرقة الرابعة بصدد القيام بعمل عسكري في ريف درعا الغربي». وكان قتل في منتصف مارس/ آذار الحالي، أكثر من 23 من عناصر «الفرقة الرابعة» في اشتباكات مع قيادي سابق في فصائل المعارضة السورية، هو أبو طارق الصبيحي، ومجموعته، ومسلحين من أبناء المنطقة، إثر محاولة الفرقة اعتقاله. ومنذ ذلك الحين، تعزّز الفرقة الرابعة مواقعها وحواجزها في المنطقة، لدفع فعاليات مدنية محلية للتفاوض لتسليم مطلوبين وتهجير مقاتلين رافضين لأي تسوية مع النظام. وتقع منطقة المزيريب في ريف درعا الغربي، غير بعيد عن الحدود السورية – الأردنية. ويضم ريف درعا الغربي العديد من البلدات والقرى التي لم تخضع لقوات النظام، التي تسعى جاهدة لفرض السيطرة المطلقة على مجمل الجنوب السوري.

وكانت فصائل المعارضة السورية في محافظتي درعا والقنيطرة المجاورة، اضطرت إلى توقيع اتفاقات تسوية مع النظام منتصف عام 2018، برعاية الجانب الروسي، والتي تبيّن لاحقاً أنها كانت مجرد مدخل للنظام للعودة إلى المحافظتين والقيام بعمليات انتقام واسعة النطاق. وتتطلع إيران خلف «الفرقة الرابعة»، لمدّ نفوذها في الجنوب السوري عامة، وفي ريف درعا الغربي خاصة، إذ من المعلوم أنّ ولاء الفرقة منذ بدء الثورة السورية هو للجانب الإيراني، الذي يشرف على تدريب وتسليح عناصر هذه الفرقة التي تنتشر اليوم في عموم المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام.

وكانت نصت اتفاقات التسوية مع الجانب الروسي، على عدم دخول قوات النظام والأجهزة الأمنية التابعة له إلى المدن والبلدات التي تقع تحت سيطرة الفصائل، مقابل تهدئة دائمة وتسليم السلاح الثقيل، ونقل رافضي الاتفاقات إلى الشمال السوري. وحاولت قوات النظام منذ ذلك الحين، تجاوز هذا الاتفاق واقتحام مدن وبلدات مثل: جاسم، وطفس، والمزيريب، والصنمين، ولكنها فشلت بسبب مقاومة مجموعات كانت منضوية ضمن «الجيش السوري الحر» لا تزال تحتفظ بسلاحها الفردي والمتوسط. كما حاولت قوات النظام أكثر من مرة اقتحام حي «درعا البلد» تحت ذرائع مختلفة، ولكن محاولاتها منيت بالفشل. وفي 18 مارس الحالي، خرجت تظاهرات في درعا في الذكرى العاشرة للثورة السورية، وبدت محافظة على أبرز شعارات هذه الثورة ولا سيما المطالبة بـ«إسقاط النظام»، في رسالة واضحة للآخير أنه من الصعوبة بمكان عودة قوات النظام وأجهزة أمنه إلى مناطق خرجت عن سيطرته لسنوات عدة.

في السياق، أشار المحلل العسكري، العميد أسعد الزعبي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «النظام يبحث عن أي ثغرة يستطيع من خلالها تفريغ الضغط الشعبي الذي يتعرض له»، مضيفاً: «حاول في البداية التوجه إلى محافظة إدلب في الشمال الغربي من سورية، وفشل، ومن ثمّ ركز على تنظيم داعش في البادية، وفشل كذلك. واليوم يتجه إلى درعا التي يظنها الخاصرة الرخوة». وراى الزعبي أن محاولات النظام في ريف درعا الغربي «ستفشل أيضاً»، مضيفاً: «هذه آخر المحاولات». وعن موقف الضامن الروسي الذي أشرف على اتفاقات التسوية عام 2018، قال الزعبي: «الروس دوماً يعطون الضوء الأخضر للنظام السوري في كل عملية بشكل سري، فإن نجحت أعلنوا أنهم هم السبب، وإن فشلت تنصلوا من المسؤولية وتدخلوا كقوة فصل وسلام».

ويعتمد النظام سياسة تعميم الفوضى الأمنية في عموم محافظة درعا، وهو ما يسمح بالقيام بعمليات اغتيال واسعة النطاق بحق معارضين ومنتسبين سابقين لفصائل المعارضة السورية. في المقابل، تنشط في محافظة درعا مجموعات يُعتقد أنها جزء من «المقاومة الشعبية» في الجنوب السوري، في استهداف عناصر في أجهزة النظام الأمنية ومتعاونين محليين معها. وكانت «المقاومة الشعبية» أعلنت عن نفسها أواخر العام 2018، لـ«ردع قوات الأسد والمليشيات الموالية لها، في ظلّ استمرارها بالاعتقالات والانتهاكات بحق مناطق الجنوب السوري»، وفق بيان صدر عنها في حينه.

إلى ذلك، وثّق «تجمع أحرار حوران» المعارض، خلال شهر فبراير/شباط الماضي، 22 حالة اعتقال، بينها امرأة، نفذتها قوات النظام بحق أبناء محافظة درعا، أفرج عن 3 من المعتقلين خلال الشهر ذاته، وفق مكتب التوثيق في «التجمع».

وأشار المكتب في بيان إلى أن «أعداد المعتقلين أكبر من الرقم الموثق، بسبب امتناع بعض أهالي المعتقلين في درعا، عن الإدلاء بمعلومات عن أبنائهم لتخوّفات أمنية». وسجّل «التجمع»، خلال الشهر ذاته، مقتل 33 شخصاً بينهم امرأة وطفل، في محافظة درعا، منهم أربعة أشخاص قضوا تحت التعذيب في مراكز احتجاز تابعة للنظام، ومن ضمنهم اثنان اعتُقلا عقب إجرائهم التسوية. ووثق المكتب كذلك 30 عملية ومحاولة اغتيال أسفرت عن مقتل 18 شخصاً وإصابة 12 بجروح متفاوتة، ونجاة 6 آخرين.

تقرير

زيارات عراقية سورية

علاقات مقيدة بالعقوبات والحسابات السياسية

دلّت الفترة الأخيرة على وجود تقارب بين حكومة مصطفى الكاظمي، ونظام بشار الأسد، بعد تبادل زيارات والتوصل إلى تفاهمات، غير أن تلك العلاقات تبقى محكومة باعتبارات سياسية

بغداد ـ **براء الشمري**

شهدت الفترة الأخيرة تبادل زيارات بين مسؤولين عراقيين وآخرين من النظام السوري، في مؤشر على وجود تقارب بين حكومة مصطفى الكاظمي، ونظام بشار الأسد، والتوصل إلى تفاهمات في قضايا مختلفة أمنية واقتصادية وثقافية، وذلك فيما تبقى العلاقات بين الطرفين محكومة باعتبارات سياسية، ومقيّدة بالعقوبات التي يفرضها «قانون قيصر» الأميركي، خصوصاً أن الملف السوري شائك ويحمل أبعاداً إقليمية ودولية. ووقع وزير التربية العراقي علي حميد الدليمي، في وقت سابق من الشهر الحالي، مذكرة تفاهم مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في النظام السوري محمد سامر الخليل، تضمّنت ما قال عنه بيان رسمي عراقي إنها «تبادل للخبرات والتجارب في المجالات العلمية والتربوية». سبق ذلك بأيام قليلة زيارة وزير الموارد المائية والري في النظام السوري، تمام محمد رعد، إلى بغداد، للمشاركة في مؤتمر بغداد للمياه بدعوة رسمية من العراق. ونهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي زار وفد من وزارة النقل العراقية دمشق ووقّع اتفاقاً هناك يقضي بتفعيل التعاون في مجال النقل السككي.

وفي مجال الأمن، عقدت لجنة ما يعرف بـ«التحالف الرباعي»، الذي يضم إيران وروسيا والعراق والنظام السوري، اجتماعاً جديداً في بغداد ضم ممثلين عن الدول الأربع، لتكون قد عقدت اجتماعين منذ مطلع العام الحالي.

وحول ما إذا كان هناك قرار أو توجّه حكومي عراقي لتطوير العلاقات مع نظام الأسد على خلفية الزيارات الأخيرة، قال مسؤول حكومي عراقي لـ«العربي الجديد»، إن «العلاقات لم تنقطع أساساً ومستمرة، لكنها محدودة بطبيعة الحال لأسباب معروفة تتعلق بالوضع العراقي»، مبيناً أن «الزيارات الأخيرة ترتبط بالملف الأمني الذي يشمل الحدود المشتركة، والمياه، وهذان الملفان يعتبرهما العراق ضروريين». وأضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن الكاظمي سبق أن بعث برسالة خطية لرئيس النظام السوري بشار الأسد، من خلال رئيس هيئة «الحشد الشعبي» فالح الفياض نهاية العام الماضي، ركّزت على قضية الحدود والملف الأمني، لكن العلاقة «تبقى مقيّدة بالعقوبات الأميركية على النظام السوري وأيضاً اعتبارات سياسية تتعلق بالوضع في المنطقة عموماً». ولفت إلى أن «أبرز الملفات المشتركة التي يتم فيها التواصل مع النظام هي الحدود المشتركة والتنسيق لإغلاقها ووقف التسلل منها والتهريب وتبادل المعتقلين، إضافة إلى ملف المياه خصوصاً تنسيق المواقف من مسألة انخفاض مناسيب الفرات بفعل مشاريع السدود التركية، وغير ذلك يمكن اعتباره مجاملة حذرة وملفات تجارية واقتصادية، كان من بينها المطالبة بمرور شاحنات الوقود العراقية إلى بيروت من خلال الأراضي السورية». وأشار إلى أن البضائع السورية من مناطق النظام «مستمرة بالدخول عبر منفذ القائم إلى العراق، لكنها لا تشكّل رقماً مهماً للعراق، على عكس الجانب السوري إذ يحصل منها على العملة الصعبة»، معتبراً أن «الغرب عموماً يفهم جيداً الجانب المتعلق بالجماعات العراقية الدينية التي تقاتل مع النظام السوري وعدم قدرة العراق الرسمي على القيام بشيء لوقفها».

من جهته، قال عضو البرلمان العراقي عباس الزاملي، إن بلاده سبق أن «عانت من تصرفات النظام السوري وتدخلاته في الشأن العراقي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2010»، موضحاً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن النظام في سورية قام بـ«تصدير الإرهابيين إلى العراق» خلال تلك الفترة. وأوضح أن أي تعاون عسكري بين البلدين غير مرغوب به في الوقت الحاضر لأن بغداد تريد أن تبقى بعيدة عن الصراع الإقليمي بكل تفاصيله، مشيراً إلى وجود منتجات وأيادٍ عاملة سورية حالياً في العراق تجعل حكومة الكاظمي تتجه لعقد تفاهمات مع الجانب السوري.

في المقابل، قال عضو البرلمان العراقي حسن شويرد، إن هناك مصالح وامتداداً اجتماعياً وتقاليد تجمع العراقيين بالسوريين يمكن أن تغلب على الأشياء الأخرى، موضحاً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن سورية بلد مهم بالنسبة للعراق بسبب وجود حدود جغرافية بين البلدين. واعتبر أن على العراق النظر إلى مصلحته قبل مصالح الآخرين، داعياً إلى الابتعاد عن سياسة المحاور التي وصفها بـ«البائسة».

ولا تقتصر العلاقات بين العراق وسورية على التبادل التجاري، والاتفاقات العلمية والثقافية، والأمن على الحدود، إذ توجد قضية أخرى مهمة تقصت الحكومات العراقية المتعاقبة غض الطرف عنها، وعدم الحديث عنها بشكل واضح، وتتمثل بوجود فصائل عراقية مسلحة تقاتل إلى جانب نظام الأسد. وأكد ضابط في حرس الحدود العراقي، طلب عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد» أن حركة الفصائل المسلحة لا تزال مستمرة حتى اليوم، على مرأى ومسمع القوات الأمنية التي لا تمتلك تخويلاً للتعامل معها أو منعها، موضحاً أن هذه الفصائل تقوم بنقل مقاتلين وأسلحة إلى الجانب السوري، من دون أن يعترض طريقها أحد.

وتتواجد فصائل عراقية عدة في الوقت الحالي في مواقع مختلفة داخل سورية، لتقديم الدعم للقوات التابعة لنظام الأسد، أبرزها: «كتائب حزب الله» العراقية و«النجباء» و«عصائب أهل الحق» و«كتائب سيد الشهداء». وشارك عناصر المليشيات العراقية في معارك ضد فصائل المعارضة السورية في ريف دمشق والقلمون وحلب والغوطة الشرقية وحمص والقصير وريف إدلب والنبك والبوكمال ودير الزور وريف دير الزور ومناطق حدودية مع العراق شرق دمشق. ووجّهت منظمات أممية ودولية مختلفة لهذه المليشيات اتهامات بجرائم قتل وتعذيب واغتصاب وسرقة ارتكبتها بحق السوريين، إلى جانب مليشيات أخرى إيرانية وأفغانية تقاتل مع نظام الأسد.

واعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حسان العيداني، أن التقارب العراقي مع سورية يجب أن يكون مدروساً، مؤكداً في حديث لـ«العربي الجديد» أنه يجب أن يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط. وتابع: «أما دخول العراق في تفاهمات عسكرية وأمنية مع نظام الأسد فقد يجرّ العراق باتجاه المحور الإيراني-الروسي»، مؤكداً أن ذلك قد يؤثر على العلاقات بين بغداد وواشنطن. ولفت إلى أن الانفتاح على المحيط العربي يُعد أمراً إيجابياً بالنسبة للعراق، مستدركاً بالقول: «لكن القضية السورية تمثل ملفاً شائكاً يحمل أبعاداً إقليمية ودولية لا بد من الحذر عند التعامل معه».

شرق غرب

الأردن: تعيين وزيرين جديدين للصحة والعمل

صدر مرسوم ملكي أمس الإثنين، في الأردن، قضى بالموافقة على إجراء تعديل على حكومة بشر الخصاونة، يشمل تعيين فراس إبراهيم أرشيد الهواري وزيراً للصحة، ويوسف محمود علي الشمالي، وزيراً للعمل، وذلك بعد استقالة وزيري الصحة والعمل السابقين، نذير عبيدات ومعن القطامين. وقدم عبيدات استقالته إثر وفاة 7 مصابين بكورونا في مستشفى السلط بعد انقطاع الأوكسجين عنهم، في 13 مارس/ آذار الحالي، فيما استقال القطامين احتجاجاً على تعديل وزاري سابق في 7 مارس.

(العربي الجديد)

ساحل العاج: مقتل 3 جنود بهجمات مسلحة

قتل 3 جنود وأصيب 7 آخرون، أمس الإثنين، في ساحل العاج، في هجمات مسلحة على موقعين للجيش شمال البلاد. وذكرت مصادر لوكالة «رويترز»، أن اثنين من المهاجمين قتلا واعتُقل 4 آخرون، فيما أكد مصدر من الجيش تحديد هوية المهاجمين على أنهم من بوركينا فاسو. وحصلت الهجمات في كافولو وتيهيني القريبتين من الحدود مع هذا البلد.

(رويترز)

موزمبيق: «داعش» يسيطر على بالما

قتل عشرات المدنيين في هجوم بدأ الأربعاء الماضي، لـ«جهاديين» بايعوا «داعش»، في مدينة بالما الساحلية، شمال شرق موزمبيق، فيما أعلن التنظيم أمس الإثنين سيطرته على المدينة. وأكدت الحكومة الموزمبيقية أول من أمس الأحد، مقتل 7 أشخاص في كمين أثناء محاولتهم الفرار من فندق لجأوا إليه، وذلك بعد مقتل العشرات خلال أيام الهجوم. وأعلن الباحث في معهد الدراسات الأمنية في بريتوريا، مارتن إوي، فقدان أكثر من مائة شخص.

(فرانس برس)

اعتقالات في «الهول»

اعتقلت مليشيا «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، نحو 10 أشخاص، أمس الاثنين، جلهم من العراقيين، خلال عمليات الأمنية بمخيم «الهول» بمحافظة الحسكة، شمال شرقي سورية، من جانبه، جدد القائد العام لـ«قسد» مظلوم عبدي، في تغريدة أمس، مطالبة الدول الأجنبية باستعادة مواطنيها من المخيم.

خاص

اجتماع مصري تركي ليبي لبحث الشراكة الأمنية

اجتمع مسؤولون استخباريون من تركيا ومصر وليبيا لبحث التشارك في معالجة ملفات أمنية عالقة في ليبيا، فضلا عن إعادة الإعمار

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

تبحث الدول المعنية بالشأن الليبي، وعلى رأسها مصر وتركيا، اللتان تسيران في محاولة للتقارب، إمكانية التشارك والتعاون في حلّ المسائل العالقة في هذا البلد، بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية في طرابلس. ويحتل الملف الأمني أولوية، خصوصاً بالنسبة إلى مصر، فيما لا يزال التفلت سيّد الموقف في عدد من مدن الشرق الليبي، ومنها بنغازي.

وفي هذا الإطار، ذكرت مصادر مصرية خاصة، أن لقاءً على مستوى استخباري عُقد منذ ثلاثة أيام بين مسؤولين أمنيين مصريين، وآخرين من ليبيا. وأوضحت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن الاجتماع بحث الأوضاع الأمنية في ليبيا والشراكة بين الأطراف الثلاثة في ملف إعادة إعمار هذا البلد. وأشارت إلى أن الاجتماع تناول ملفاً آخر بالغ الأهمية والحساسية، وهو الوضع في شرق المتوسط، وإمكانية إقامة شراكة بين الأطراف الثلاثة في قطاع الغاز، حيث ستصبح ليبيا لاعباً هاماً لما تملكه من مخزون احتياطي عبر سواحلها الممتدة على البحر المتوسط. ويأتي ذلك بالإضافة إلى الفرص الواعدة في مجال التنقيب عن الغاز، في وقت تسعى فيه مصر جاهدة لتصبح مركزاً إقليمياً للطاقة. ولفتت المصادر إلى أن هناك مؤشرات إيجابية بشأن تحسن العلاقة بين القاهرة وأنقرة على ضوء المتابعة الدقيقة الخاصة بملفات إدارة التوتر بين البلدين، مؤكدة في الوقت نفسه أنه من السابق لأوانه ظهور التحسن في العلاقة بين الجانبين المصري والتركي للعلن، نظراً لضرورة استيفاء تلك الخطوة مجموعة من المحددات، التي تسير معظمها حتى الآن بشكل جيد.

وأشارت المصادر إلى أن من بين الأمور التي تمّ طرحها خلال الاجتماع الثلاثي، مقترحاً خاصاً بالجانب الليبي، بشأن إقامة منتدى اقتصادي دولي في ليبيا، ليكون بمثابة قوة دفع لحكومة الوحدة الوطنية الليبية التي تحظى بدعم مصري وتركي في الوقت الراهن. ويعتبر الجانب الليبي أن مشاركة البلدين بشكل فاعل في إدارة وتنظيم المنتدى على الأراضي الليبية، ستكون بمثابة رسالة هامة للأطراف الدولية الفاعلة.

وعلى صعيد المطالبات المصرية بشأن التواجد التركي المؤثر في ليبيا، قالت المصادر، إن مصر اقترحت أن يكون هناك توازن بشأن التواجد والنفوذ التركي، في ظلّ استمرار الخبراء العسكريين الأتراك في ليبيا حتى بعد البدء في سحب المقاتلين الأجانب الذين دعموا معسكر غرب ليبيا. كما كشفت أن القاهرة تطرح نفسها لتقديم خبراء ممائلين في الشؤون الأمنية والشرطية، وتوليها الجانب الأكبر بشأن هيكلة وبناء الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية الليبية، كون الأوضاع الأمنية في ليبيا تمسّ مصر مباشرة.

في الأثناء، لا يزال اللواء المتقاعد خليفة حفتر مصراً على البقاء في المشهد، فيما تعمل مليشياته على تمييع وإخفاء انتهاكاتها لحقوق الإنسان وتجاوزاتها في بنغازي. وحضر حفتر، أمس الإثنين، «اختتام التمرين التعبوي على مستوى كتيبة دبابات اللواء 106 مجحفل»، الذي يقوده نجله صدام، وفق صفحة قيادة مليشياته على «فيسبوك»، من دون تحديد المكان الذي جرى فيه اختتام التدريب، فيما كشفت مصادر ليبية عن سعي جهات أمنية في بنغازي لإغلاق سجلات الانتهاكات والجرائم وتسييلها «ضد مجهول» وإخفاء أخرى، استباقاً لأي تغير في المشهد الليبي. وكان آخر ما شهدته بنغازي في هذا الإطار، اغتيال «قائد الإعدامات» في مليشيات حفتر محمود الورفلي، المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية، الأربعاء الماضي، في بنغازي، وتطابقت معلومات المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، حول قيام فرقة تابعة لـ«اللواء 106 مجحفل»، بإخفاء عدد من الملفات خلال عملية نقل جزء من أرشيف إدارة التحريات والقبض التابع لجهاز البحث الجنائي، إلى أماكن مجهولة على أطراف المدينة. وأكدت المصادر أن عدداً من ملفات القضايا المفتوحة أمام التحقيق تم إغلاقها بتواريخ رجعية، وسجل بعضها «ضد مجهول»، فيما تم نقل ملفات أخرى إلى مقر تابع للواء في منطقة بنينا.

إلى ذلك، وفي إطار المسار السياسي الجديد في ليبيا، واصل المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش، أمس، لقاءاته مع المسؤولين الليبيين، حيث بحث مع رئيس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا عماد السائح، خلال لقائه به في طرابلس، سبل تقديم الدعم الدولي للمفوضية، مؤكداً «التزام الأمم المتحدة باستكمال مراحل المسار الديمقراطي بمساندة المفوضية في هذه المرحلة المهمة من تاريخ» هذا البلد.

لا يزال الخبراء العسكريون الأتراك موجودين في ليبيا (محمود تركية/فرانس برس)

مصر تسعى لتبديد مخاوف أميركا من الآلية الرباعية

سد النهضة: تردد حيال الوساطة الإماراتية

أكد السودان فقط للإمارات استعداده لحضور اجتماع الوساطة المقترح بين الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا في أبوظبي، بشأن أزمة سد النهضة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية إن مشاورات استمرت بين القاهرة والخرطوم وأبوظبي حتى ظهر أمس الإثنين، للتباحث حول الفائدة المرجوة من الاجتماع الذي دعت الإمارات لعقده اليوم الثلاثاء، بين وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا، برعاية إماراتية، لبحث سبل العودة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي على قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

وأضافت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، بحث مساء أمس الأول، هاتفياً مع رئيس المجلس السيادي السوداني الانتقالي الفريق عبدالفتاح البرهان الخطوة الإماراتية المقترحة، وتبعات التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، الذي أكد، أمام برلمان بلاده الأسبوع الماضي، استعداده للتفاوض حول «جميع القضايا العالقة مع مصر والسودان، عدا المساس بجدول الملء الثاني والمواعيد المحددة لإنجاز هذه المرحلة بحلول نهاية يوليو/تموز المقبل».

وأوضحت المصادر أن السودان هو الطرف الوحيد الذي أكد للإمارات استعداده لحضور اجتماع الوساطة المقترح في أبوظبي، تقديراً لمبادرة ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد لحل المشكلة الحدودية بين الخرطوم وأديس أبابا، والتي تسعى حكومتا البلدين لإنهائها سريعاً نظراً لاستنزافها المزيد من الأرواح والمجهودات والإنفاق العسكري. لكن في المقابل لم تؤكد مصر ولا إثيوبيا حضورهما الاجتماع حتى منتصف يوم أمس، ما يهدد بعدم إقامته. بل إن السفير الإثيوبي بالقاهرة ماركوس تيكلي استبق الموعد المقترح بإعلان نيته عقد مؤتمر صحافي بالقاهرة لتوضيح موقف بلاده أمام الإعلام المصري والعربي، ما يشي بأنه لا اتفاق على أي آلية بين الأطراف المختلفة.

وذكرت المصادر أن مشكلة مصر مع هذا الاجتماع -حتى وإن حضر بالفعل وزير الخارجية سامح شكري- أن الإمارات لم تقدم أي ضمانات لحمل إثيوبيا على الالتزام بالنقطة الأهم في مسار التفاوض، وهي ضرورة التوصل إلى اتفاق قبل الملء الثاني، خاصة وأن التقديرات الفنية على ضوء مستويات الأمطار المسجلة حالياً في هضبة الحبشة تشير إلى احتمالية تبكير موعد الفيضان، وبالتالي إمكانية إنجاز الملء الثاني للسد قبل الموعد المحدد، ومن ثم وضع مصر والسودان أمام الأمر الواقع للمرة الثانية على التوالي.

وأشارت المصادر إلى أن الإمارات طرحت هذه المبادرة من منطلق التنافس مع السعودية، بعد إطلاق الأخيرة مبادرة، الشهر الماضي في نفس الموضوع، واقتراحها عقد قمة بين زعماء الدول الثلاث في الرياض، وتباحث السفير السعودي بأديس أبابا مع القيادات الإثيوبية حول إمكانية تدخل الرياض للوساطة المباشرة وصولاً لحل، أو الوساطة المحدودة لتقريب وجهات النظر حول استئناف التفاوض تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وحده، أو إقناع إثيوبيا بقبول آلية الوساطة الرباعية المقترحة من السودان ومصر.

وسبق أن كشفت مصادر مصرية، لـ«العربي الجديد»، أن مصر طلبت من السعودية والإمارات لعب دور ملموس في الأزمة، نظراً لعلاقتهما الوثيقة بإثيوبيا، لكن دائماً كانت هناك محاولات من الجانبين لجعل الدور في إطار «تحسين أجواء التفاوض بين الأطراف المتنازعة»، وليس بهدف «تقديم حلول نهائية». ولذلك كان البلدان أبعد من أطراف أخرى غربية وشرقية في متابعة قضية السد، وأن مصر «باتت تتفهم» منذ عامين تقريباً أن الدول الخليجية ستكون من أبرز المستفيدين من مشروع سد النهضة، سواء بزيادة استثماراتها الزراعية أو في مجال الطاقة، «وبالتالي فلم تعد تراهن كثيراً على وساطات خليجية». لكنها استدركت أن «التصريح السعودي الجديد ربما يحمل تغييراً في المستقبل، لكنه غير مجدول حتى الآن»، مشددة في الوقت نفسه على «ثقة القاهرة في شخص (وزير الدولة السعودي للشؤون الأفريقية أحمد) قطان، الذي كان على اطلاع واسع على القضية منذ بدايتها».

التقديرات الفنية تشير لاحتمال تبكير موعد الفيضان (عباس إدريس/الأناضول)

وفي سياق متصل، قالت المصادر إن اللقاء الأخير الذي جمع المبعوث الأميركي إلى السودان دونالد بوث بعدد من قيادات الخارجية المصرية، السبت الماضي، ركز بشكل أساسي على رغبة الولايات المتحدة في لعب دور وساطة مقبول من الأطراف الثلاثة، ومخاوفها من تكرار ما حدث في مفاوضات واشنطن مطلع العام الماضي. وأشارت إلى أن هذه المخاوف تُستغل من قبل عدد من القيادات الديمقراطية القريبة من دائرة الرئيس الأميركي جو بايدن، لخدمة مصالح إثيوبيا، وتعطيل أي تصعيد ممكن من قبل مصر.

> لم تؤكد مصر أو إثيوبيا حضورهما اجتماع أبوظبي

> رغبة أميركية في لعب دور وساطة مقبول من الأطراف الثلاثة

وسبق أن قالت مصادر غربية بالقاهرة إن من أسباب حالة الفتور الأوروبي تجاه الانخراط في آلية الوساطة الرباعية المقترحة أن الإدارة الأميركية الجديدة لم تحسم أمرها بعد من المقترح السوداني المصري، وأنه يظهر عليها اتجاه لإبقاء الوضع على ما هو عليه، واقتصار جهودها على منع تطور القضية إلى مواجهة عسكرية بين مصر وإثيوبيا. ومن الأسباب أيضاً أن المقترح، وعلى الرغم من أنه يعطي صلاحيات واسعة للآلية الرباعية، إلا أنه قد يتسبب في «حساسيات» مع الاتحاد الأفريقي، بسبب اختلاف الاتجاهات الفنية بين بعض العواصم الأوروبية ومفوضية الاتحاد حول الأزمة، وفقاً لما سبق وأبداه خبراء الاتحاد من آراء خلال الجلسات الأخيرة من المفاوضات نهاية العام الماضي قبل تعثرها.

وحول تسريع هذه الأجواء الفاترة لخطوة مصر والسودان المتوقعة باللجوء لمجلس الأمن مرة أخرى لبحث حل جديد للقضية، قالت المصادر الغربية إن «تكرار هذه الخطوة سيكون من سبيل مصادرة استخدام الحل العسكري أو التلويح به لاحقا». وأضافت أن «المصريين باتوا أكثر دراية بتبعات هذه الخطوة مما كانوا عليه العام الماضي»، وأن المسؤولين الأوروبيين - وخاصة الفرنسيين - نصحوا بعدم اتخاذ هذه الخطوة، من واقع خبرتهم الخاصة عندما فشلوا في توفيق وجهات النظر بين واشنطن وبكين لإصدار بيان يطالب بعدم اتخاذ أي خطوات أحادية، في إشارة لضرورة امتناع إثيوبيا عن ملء السد لأول مرة قبل التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي لم يتم، وأفشل المساعي المصرية التي جرت في يونيو/حزيران الماضي، بل وألقى بالملف في جعبة الاتحاد الأفريقي، الذي سمحت وتيرة المفاوضات التي يرعاها لإثيوبيا بإتمام عملية الملء الأول للسد دون إخطار.

وفي ذلك الوقت كانت مصر تسعى، مدعومة من الإدارة الأميركية السابقة، لطرح مشروع قرار يتضمن ثلاثة أقسام، الأول يؤكد على دعوة كل من مصر وإثيوبيا والسودان إلى استئناف المفاوضات الفنية للتوصل إلى اتفاق بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بشكل مستدام، يضمن مصالح الجميع ويمنع إلحاق الضرر بأي طرف. والقسم الثاني يتضمن دعوة الدول إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي في حماية الحقوق المائية لجميع الدول المشاطئة للنيل الأزرق، وأن يكون الاتفاق منظماً لآلية دائمة لفض النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف. أما القسم الثالث فيدعو جميع الأطراف -والمقصود بذلك إثيوبيا بالطبع- إلى عدم اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب بشأن السد إلا بعد التوصل إلى اتفاق.

في المقابل، استطاعت إثيوبيا، مدعومة من الاتحاد الأفريقي ودول أعضاء في مجلس الأمن كالصين وجنوب أفريقيا، إلى إبقاء النزاع محصوراً تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، بحجة أن المنظمات القارية هي الأجدر بالنظر في النزاعات الداخلية، وهي النقطة التي ركز عليها ممثل أديس أبابا في مجلس الأمن، في طلبه عدم نظر الموضوع في مجلس الأمن واعتباره غير مختص به.